بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير السنوي

الثالث والأربعون

2015-2014

للمراسلات والاستفسارات:

بريديـــاً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفـــون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكـــس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: **cbk@cbk.gov.kw**

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العـــالميـــة: **http://www.cbk.gov.kw**

ISSN 1029- 4589

تصميم واخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي

التقرير السنوي
الثالث والأربعون

عن السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سموّ ولي العهد الشيخ نوّاف الأحمد الجابر الصّباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــــوا

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــوا

السيد عبدالعزيز مشعان الخالدي

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــوا

السيد محمد علي القاضي

عضـــــوا

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــــوا

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــــوا

السيد أسامة محمد النصف

عضـــــوا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـم

يُسعدني أن أُقدِّم التقرير السنوي الثالث والأربعين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١٤/٢٠١٥) الذي يتضمن تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٥. وكما هو الحال في السنوات السابقة، يستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٥. بعد ذلك، يستعرض التقرير أهم الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي في مختلف المجالات المتعلقة بالشئون النقدية والمصرفية خلال السنة المالية المذكورة من خلال إداراته ومكاتبه، بما في ذلك جهود البنك المركزي في مجال دوره الرقابي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي إطـار السعي المتواصل لبنك الكويت المركزي لمواكبة التطورات في أعمال البنوك المركزية العالمية في جميع المجالات، وفي ضوء التطورات التكنولوجية وتجارب البنوك المركزية في مجال إصدار الأوراق النقدية، فقد قام بنك الكويت المركزي وانطلاقًا من المسؤوليات المنوطة به بموجب أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته بإجراء دراسة فنية شاملة لتقييم الإصدار الخامس لأوراق النقد الكويتية الصادر عام ١٩٩٤. وقد وجد بنك الكويت المركزي، في ضوء ما أظهرته هذه الدراسة، ضرورة الاستفادة من التطورات التكنولوجية التي شهدتها صناعة طباعة أوراق النقد خلال العشرين سنة الماضية في مجال تحسن العلامات والمواصفات الأمنية لحماية أوراق النقد من التزوير والتزييف بالإضافة إلى التحسن الذي طرأ على جودة أوراق النقد. وعليه، وبناءً على هذه الدراسة فقد ارتأى بنك الكويت المركزي ضرورة طرح إصدار جديد لجميع فئات أوراق النقد ليحل محل الإصدار الخامس الصادر منذ نحو ٢٠ عامًا للاستفادة من تلك التطورات في مجال تعزيز العلامات والمواصفات الأمنية وجودة أوراق النقد، بالإضافة إلى بعض التطورات الأخرى في مجال طباعة أوراق النقد. وفي هذا الشأن، وبناءً على التوصية الصادرة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، اعتمد مجلس الوزراء الموقر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣ الإصدار الجديد (السادس) المقترح بما في ذلك مواصفات فئات الأوراق النقدية وشكلها وتصميمها. وبموجب ذلك القرار واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهوده الحثيثة لاستكمال الاستعداد لطرح الإصدار السادس لأوراق النقد الكويتي، وتم طرح ذلك الإصدار للتداول بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩. وحرص البنك المركزي على القيام بحملة إعلامية توعوية بذلك الشأن، وبحمد الله لاقى الإصدار السادس قبولاً واسعًا من الجمهور.

وفي موازاة ذلك، تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ في مواصلة العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد وترسيخ الأجواء الداعمة لكفاءة عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بنسبة ٣,٦% في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة. وضمن ذلك، شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بما نسبته ٥,٤% لتصل إلى نحو ٣١٠٧٧,٥ مليون دينار مقارنةً بمستواها في نهاية السنة المالية السابقة وقدره ٢٩٤٩٧,١ مليون دينار. إلى جانب ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية بنسبة ٣,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٣٣٥٤٣,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٣٢٢٩٨,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة ليصل إلى نحو ٥٦٧٣٤,١ مليون دينار، مقابل نحو ٥٤١٣٧,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ٢٥٩٦,٣ مليونًا وبنسبة ٤,٨%.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يسهم كذلك في تكريس أجواء الاستقرار المالي، وتطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة. وفي هذا الإطار، حرص البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ على مواصلة جهوده لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) التي تضمنت إدخال العديد من التعديلات الأساسية على معيار كفاية رأس المال بازل (٢) تتمثل في زيادة النسبة الإجمالية لرأس المال الرقابي، مع إعادة تعريف رأس المال الرقابي في إطار مجموعة معايير تستهدف تحسين جودته، بالإضافة إلى استحداث معايير جديدة للرفع المالي والسيولة قصيرة وطويلة الأجل.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني من خلال ابتعاث الموظفين للدراسات العليا في الجامعات العالمية المرموقة ومن خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي

والخارجي، مما يساهم برفع أداء وكفاءة العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على الكفاءات المتميزة من الكوادر الوطنية، واستقطاب المزيد منها للعمل في البنك بما يعزز قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه.

ومن جهةٍ أخرى، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مساعيه الرامية لتطوير وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات المستخدمة لديه، وبما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، حيث واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده لتحديث وتطوير الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة، والعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التقنية التي من شأنها ضمان استمرارية الأعمال في البنك المركزي في مختلف الظروف، وكذلك تقديم خدمات أفضل للمتعاملين مع البنك المركزي وفقًا لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال، حيث استمر البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بتطوير الموقع الإلكتروني الجديد باللغتين العربية والإنجليزية، والذي تم تصميمه على أساس متصفح متقدم غني بالمعلومات التي تخدم الباحثين والمهتمين، ليصبح قناة اتصال مع العملاء وزائري الموقع، وذلك لأجل تعزيز الإفصاح والشفافية من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها بنك الكويت المركزي.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعًا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، وذلك في ظل رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق ،،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

مدخل:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهوده لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في قانون إنشائه وهو القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وتشمل تلك الأغراض ممارسة امتياز إصدار العملة نيابةً عن الدولة، ومواصلة العمل على تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتأمين حرية تحويلها، ورسم وتنفيذ السياسة النقدية، وترشيد السياسات الائتمانية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات ذلك القطاع، بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني على أسس راسخة، ويساهم في تكريس أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

وضمن هذا الإطار، جاءت مشاريع بنك الكويت المركزي في الخطة السنوية (٢٠١٥/١٤) لتُجسِّد دور البنك المركزي على النحو المشار إليه آنفًا، وتتضمن تلك المشاريع ما يلي:

١) مواصلة جهود بنك الكويت المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني.

٢) ترسيخ الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة ويعزز الأجواء الملائمة للنمو الاقتصادي غير النفطي على أسس مستدامة.

٣) تعزيز تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية لضمان توافر مصادر التمويل اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة وللحد من تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج.

٤) تكثيف جهود الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

٥) التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي بتنفيذ التعليمات الرقابية وتطبيقها للممارسات المصرفية والمالية السليمة.

٦) مواصلة جهود تطوير النظم والتعليمات الرقابية والإشرافية على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يعزّز متانة أوضاعها المالية ويكرّس دورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

٧) مواصلة العمل لترسيخ الكفاءة التنافسية في وحدات الجهاز المصرفي والمالي.

٨) تبني وتطبيق معايير الحوكمة السليمة من قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في ترسيخ المقومات الأساسية لمتانة المراكز المالية لهذه الوحدات، وتحسين كفاءة أدائها، وتحقيق الاستقرار المالي.

٩) الإصدار السادس للعملة الوطنية.

١٠) المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي.

وخلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤، واصل بنك الكويت المركزي تنفيذ مشاريعه المُدرَجة ضمن الخطة السنوية المشار إليها، وهي مشروعات تطويرية ذات طبيعة مستمرة ترتبط بالأهداف التي يسعى بنك الكويت المركزي لتحقيقها إلى جانب مشروع إنشائي. ويتناول هذا الجزء من التقرير جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ في إطار مشاريعه ضمن الخطة الإنمائية للسنة المالية المشار إليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً – تطورات السياسة النقدية والمؤشرات والإجماليات النقدية:

- **تعزيز جهود البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي.**

- **ترسيخ الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة ويعزز الأجواء الملائمة للنمو الاقتصادي غير النفطي على أسس مستدامة.**

- **تعزيز تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية لضمان توافر مصادر التمويل اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة وللحد من تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج.**

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

أ – عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٣٥٠٠٢,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٣٣٧٨٧,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ١٢١٥,١ مليونًا ونسبته ٣,٦%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ٢٧٢١ مليونًا ونسبته ٨,٨% خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليعكس في جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٤/١٣ (١)	٢٠١٥/١٤ (٢)	تغير (٢) عن (١) قيمة	تغير (٢) عن (١) (%)
عرض النقد (ن٢)	**٣٣٧٨٧,٤**	**٣٥٠٠٢,٥**	**١٢١٥,١**	**٣,٦**
الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:	٩٤٦٦,٢	٩٥٩٧,٨	١٣١,٦	١,٤
الودائع تحت الطلب	٧٩٧٧,٢	٨١٣٩,٢	١٦٢,٠	٢,٠
شبه النقد	٢٤٣٢١,٣	٢٥٤٠٤,٧	١٠٨٣,٥	٤,٥
الودائع بالدينار	٢١٠٤٠,٥	٢١٥٩٨,١	٥٥٧,٦	٢,٦
الودائع بالعملات الأجنبية	٣٢٨٠,٧	٣٨٠٦,٦	٥٢٥,٩	١٦,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍ من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية[١] في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة

(١) تشمل كما في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ البنوك الكويتية (التقليدية "٥ بنوك" والإسلامية "٥ بنوك" بالإضافة إلى بنك متخصص واحد)، وفروع البنوك الأجنبية (وعددها ١٢، منها فرع لبنك إسلامي).

لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغة قيمته نحو ١٢١٥,١ مليون دينار ونسبته ٣,٦%، قد جاء نتيجة للارتفاع في كلٍّ من صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٧٥٥,٨ مليون دينار وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ٤٧٠,٣ مليون دينار. وجاء الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات والبالغ نحو ٧٥٥,٨ مليون دينار نتيجةً للزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٣٨٨,٥ مليون دينار، والتراجع في مطالب البنك المركزي والبنوك المحلية على الحكومة بنحو ٣٩,٩ مليون دينار (والتي كان لها أثرًا توسعيًا على عرض النقد بمفهومه الواسع)، والزيادة في صافي الموجودات المحلية ضمن بند "أخرى" بنحو ٦٧٢,٦ مليون دينار (والتي كان لها أثرًا انكماشيًا على عرض النقد بمفهومه الواسع). أما الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة، فقد جاء محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١١٧٣ مليون دينار من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو ٧٠٢,٨ مليون دينار من جهةٍ أخرى.

تطورات صافي الموجودات المحلية والأجنبية
للبنك المركزي والبنوك المحلية

(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٤/١٣ (١)	٢٠١٥/١٤ (٢)	تغير (٢) عن (١)	
			قيمة	%
صافي الموجودات المحلية:	**١٧١٨٢,٣**	**١٧٩٣٨,١**	**٧٥٥,٨**	**٤,٤**
– مطالب على القطاع الخاص	٣١٦٥٧,٥	٣٣٠٤٦,٠	١٣٨٨,٥	٤,٤
– مطالب على الحكومة (صافي)	٤٣٥٧,٤	٤٣١٧,٥	٣٩,٩-	٠,٩-
– أخرى (صافي)	١٠١١٧,٨	١٠٧٩٠,٤	٦٧٢,٦	٦,٦
صافي الموجودات الأجنبية:	**١٦٣١٦,٢**	**١٦٧٨٦,٥**	**٤٧٠,٣**	**٢,٩**
– البنك المركزي	٩١٨٤,٠	٨٤٨١,٢	٧٠٢,٨-	٧,٧-
– البنوك المحلية	٧١٣٢,٣	٨٣٠٥,٣	١١٧٣,٠	١٦,٤

المصدر: بنك الكويت المركزي

ب- أسعار الفائدة المحلية:

يلعب سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي دوراً محوريًا، حيث ترتبط به ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض (أو رفع) سعر الخصم إلى خفض (أو زيادة) مطابق في الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي، مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية والحد من الضغوط التضخمية، فقد أبقى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ على سعر الخصم عند معدله الحالي (وهو الأدنى تاريخيًا) البالغ ٢%، وذلك بعد أن تم تخفيضه بواقع ٥٠ نقطة أساس في شهر أكتوبر ٢٠١٢ (من ٢,٥% إلى ٢%).

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاعًا مقارنةً مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٠,٦٠٠% و٠,٧٨٨% على الترتيب، مقابل نحو ٠,٥٦٣% و٠,٧٤٣% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

من جانبٍ آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر تراجعًا خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ لتصل في المتوسط إلى نحو ٠,١٥٥% و٠,٢٧٦% على الترتيب، مقابل نحو ٠,١٦٢% و٠,٢٨٣% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة. وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ٠,٤٤٥ نقطة مئوية ونحو ٠,٥١٢ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو ٠,٤٠١ نقطة مئوية ونحو ٠,٤٦٠ نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

ومن جهة أخرى، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر ارتفاعًا خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤، مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها، لتصل إلى نحو ٠,٨٤٩%، وذلك مقابل نحو ٠,٥٥٤% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ استقرارًا عند ذات مستواها في السنة المالية السابقة والبالغ نحو ١%.

ج – سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	٢٠١٤/١٣				٢٠١٥/١٤			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٨٦,٨٠	٢٨١,٠	٢٨١,٥٠	٢٨٣,٥٢	٣٠٠,٠	٢٨٠,٥٠	٢٩٩,٦٠	٢٨٧,٨٣
جنيه إسترليني	٠,٦٧٢٤	٠,٥٩٦٣	٠,٦٠٣١	٠,٦٣٠٣	٠,٦٧٨٢	٠,٥٨٢٨	٠,٦٧٢٢	٠,٦١٩٠
يورو	٠,٧٨٢٤	٠,٧١٧٦	٠,٧٢٥٥	٠,٧٤٧٠	٠,٩٥٢٩	٠,٧١٨١	٠,٩١٨٠	٠,٧٨٥٤
فرنك سويسري	٠,٩٧٧٠	٠,٨٧٢٥	٠,٨٨٥٥	٠,٩١٨٩	١,٠١٩٦	٠,٨٥٧٥	٠,٩٦١٦	٠,٩٢٩٠
ين ياباني	١٠٥,٣٢٥	٩٢,٨٣٠	١٠٢,١٢٥	١٠٠,٠٩	١٢١,٧١٥	١٠١,١٧٠	١١٩,١٣٠	١٠٩,٦٢

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ٢٨٧,٨٣ فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو ٢٨٣,٥٢ فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته ٤,٣١ فلسًا ونسبته ١,٥%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (٣٠٠ فلسًا) وأدنى سعر (٢٨٠,٥ فلسًا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ما نسبته ٧%. وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ تقلبات واضحة، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ٣٢,٧% مقابل اليورو، و٢٠,٣% مقابل الين الياباني، و ١٨,٩% مقابل الفرنك السويسري، و١٦,٤% مقابل الجنيه الإسترليني.

د – الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاعًا قيمته ١٥٨٠,٤ مليون دينار ونسبته ٥,٤%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٣١٠٧٧,٥ مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٢٩٤٩٧,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة

تلك التسهيلات أساسًا نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ١٠٣٦,٢ مليونًا وبنسبة ٨,٩%)، وقطاع العقار (بنحو ٣١٣,٩ مليون دينار وبنسبة ٤,١%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو ١٧١,٣ مليون وبنسبة ٦٩,١%)، وقطاع الخدمات العامة (بنحو ٧٦,٣ مليونًا وبنسبة ٨١١,٧%)، وقطاع التجارة (بنحو ٢٨,٨ مليونًا وبنسبة ١%). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو ١١٥,٤ مليون دينار وبنسبة ٧,٩%)، وقطاع الصناعة (بنحو ٩٢,٤ مليون دينار وبنسبة ٥,١%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٢٢,٨ مليون دينار وبنسبة ١,٢%).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للمقيمين

(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٤/١٣ (١)	٢٠١٥/١٤ (٢)	تغير (٢) عن (١) قيمة	تغير (٢) عن (١) (%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	٢٩٤٩٧,١	٣١٠٧٧,٥	١٥٨٠,٤	٥,٤
• التجارة	٢٨٦١,٩	٢٨٩٠,٦	٢٨,٧	١,٠
• الصناعة	١٨٢٧,٥	١٧٣٥,٠	٩٢,٥-	٥,١-
• الإنشاء	١٩٢٥,٢	١٩٠٢,٤	٢٢,٨-	١,٢-
• المؤسسات المالية بخلاف البنوك	١٤٦٨,٧	١٣٥٣,٤	١١٥,٣-	٧,٩-
• التسهيلات الشخصية	١١٦٠٩,٢	١٢٦٤٥,٤	١٠٣٦,٢	٨,٩
• العقار	٧٦٦٠,٦	٧٩٧٤,٥	٣١٣,٩	٤,١
• النفط الخام والغاز	٢٤٨,١	٤١٩,٤	١٧١,٣	٦٩,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـ – السيولة المحلية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من سندات الخزانة الكويتية نيابةً عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى التدخل المباشر لتنظيم مستويات السيولة لدى وحدات القطاع المصرفي المحلي.

وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ انخفاضًا قيمته نحو ٣٣١,٣ مليون دينار ونسبته ١٠%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢٩٩١,٤ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٣٣٢٢,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. من جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بطرح ٤٣ إصداراً من سنداته (سندات البنك المركزي) بقيمة إسمية بلغت نحو ٦٣٠٠ مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية ٤١ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية بلغت نحو ٦٣٢٥ مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ١٩٢٥ مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو ١٩٥٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٢٥ مليونًا ونسبته ١,٣%.

و – أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي إمكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولي لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات. وفي هذا الإطار، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بطرح ٢٦ إصدارًا من سندات الخزانة بقيمة إسمية بلغت نحو ١٢٦٠ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٢٥ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو ١٢٥٠ مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) بما قيمته ١٠ ملايين دينار ونسبته ٠,٦% ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ١٥٨٧,٢ مليون دينار مقابل نحو ١٥٧٧,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بين ما قيمته نحو ١٥٦٧,١ مليون دينار (٩٨,٧%) للبنوك المحلية، ونحو ٢٠,١ مليون دينار (١,٣%) لجهات محلية أخرى.

- **تطور الإجماليات المصرفية والمالية**

أ– الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ليصل إلى نحو ٥٦٧٣٤,١ مليون دينار، مقابل نحو ٥٤١٣٧,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية

السابقة ٢٠١٤/١٣، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ٢٥٩٦,٣ مليونًا وبنسبة ٤,٨%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

على جانب الموجودات:

- زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٣٨٨,٤ مليون دينار وبنسبة ٤,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٣٣٠٤٥,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٣١٦٥٧,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ١٥٨٠,٤ مليون دينار وبنسبة ٥,٤%، لتصل إلى نحو ٣١٠٧٧,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، مقابل نحو ٢٩٤٩٧,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ١٩١,٩ مليون دينار وبنسبة ٨,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ١٩٦٨,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٢١٦٠,٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، من جهةٍ أخرى.

- ارتفاع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٤٨٠,٥ مليون دينار وبنسبة ١٣,٤%، ليصل إلى نحو ١٢٤٨٩,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، وذلك مقابل نحو ١١٠٠٩,٤ ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كلٍ من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ٨٩٩,٣ مليون دينار وبنسبة ١٤,٨%، ورصيد التسهيلات الائتمانية المُقدمة لغير المقيمين بنحو ٣٣٣,٣ مليون دينار وبنسبة ٣٤,٣%، والاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٧١,٥ مليون دينار وبنسبة ٤,٩%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٧٦,٣ مليون دينار وبنسبة ١٦%.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ١١,٩ مليون دينار وبنسبة ٠,٨%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ١٥٦٧,١ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ١٥٥٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وتتمثل هذه المطالب في مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام.

- انخفاض رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ٥٠٠,٧ مليون دينار وبنسبة ٨,١%، ليصل إلى نحو ٥٧٠٨ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، مقابل نحو ٦٢٠٨,٧ ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك الانخفاض إلى تراجع أرصدة ودائعها لأجل لدى البنك المركزي بنحو ٣٣١,٤ مليونًا وبنسبة ١٠% (من نحو ٣٣٢٢,٨ مليونًا إلى نحو ٢٩٩١,٤ مليونًا)، وأرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ١٤٤,٤ مليون دينار وبنسبة ١٥,٤% (من نحو ٩٣٥,٩ مليونًا إلى نحو ٧٩١,٥ مليونًا)، ومقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بنحو ٢٥ مليون دينار وبنسبة ١,٣% (من نحو ١٩٥٠ مليون إلى نحو ١٩٢٥ مليونًا).

على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ١٢٤٥,٤ مليون دينار وبنسبة ٣,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٣٣٥٤٣,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٣٢٢٩٨,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع أساسًا نتيجة لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ٧١٩,٥ مليون دينار وبنسبة ٢,٥% في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، لتصل إلى نحو ٢٩٧٣٧,٣ مليون دينار، مقابل نحو ٢٩٠١٧,٨ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. كذلك سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفاعًا بنحو ٥٢٥,٩ مليون دينار وبنسبة ١٦%، لتصل إلى نحو ٣٨٠٦,٦ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، مقابل نحو ٣٢٨٠,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ٣٠٧,٤ ملايين دينار وبنسبة ٧,٩%، لتصل إلى نحو ٤١٨٤,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، مقابل نحو ٣٨٧٧,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى بنحو ١٧٨,٣ مليون دينار وبنسبة ١٠٣,٢% ، وأرصدة ودائع أخرى من غير المقيمين بنحو ٩٦,٢ مليون دينار وبنسبة ٩%، وأرصدة الودائع من البنوك غير المقيمة بنحو ٣٢,٩ مليون دينار وبنسبة ١,٢% في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

(مليون دينار)

البنـــود	الأرصدة فى نهاية السنة ٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤
الموجودات		
نقد	٢٨٨,٩	٢٧٧,٩
المطالب على البنك المركزي	٦٢٠٨,٧	٥٧٠٨,٠
أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي	٩٣٥,٩	٧٩١,٥
سندات البنك المركزي	١٩٥٠,٠	١٩٢٥,٠
ودائع لأجل لدى البنك المركزي	٣٣٢٢,٨	٢٩٩١,٤
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٧٣١,٠	٢١٢١,٩
المطالب على الحكومة	١٥٥٥,٣	١٥٦٧,١
أدوات الدين العام	١٥٥٥,٣	١٥٦٧,١
سندات شراء المديونية	–	–
المطالب على القطاع الخاص	٣١٦٥٧,٥	٣٣٠٤٥,٩
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٢٩٤٩٧,١	٣١٠٧٧,٥
استثمارات محلية أخرى	٢١٦٠,٤	١٩٦٨,٤
الموجودات الأجنبية	١١٠٠٩,٤	١٢٤٨٩,٩
ودائع لدى بنوك أجنبية	٦٠٧٢,٧	٦٩٧٢,٠
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	٩٧٢,٥	١٣٠٥,٨
استثمارات بالخارج	٣٤٨٧,٠	٣٦٥٨,٥
موجودات أجنبية أخرى	٤٧٧,٣	٥٥٣,٦
موجودات أخرى	١٦٨٧,١	١٥٢٣,٤
الموجودات = المطلوبات	٥٤١٣٧,٧	٥٦٧٣٤,١
المطلوبات		
ودائع القطاع الخاص المقيم	٣٢٢٩٨,٥	٣٣٥٤٣,٩
بالدينار	٢٩٠١٧,٨	٢٩٧٣٧,٣
بالعملات الأجنبية	٣٢٨٠,٧	٣٨٠٦,٦
ودائع الحكومة	٥٢٠٨,٨	٥٢١٢,٢
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٧٥٦,٦	٢١٠٩,٩
حقوق المساهمين	٧٢٤٠,٢	٧٦٢٠,٧
المطلوبات الأجنبية	٣٨٧٧,٢	٤١٨٤,٦
ودائع من البنوك غير المقيمة	٢٦٤١,٦	٢٦٧٤,٥
ودائع أخرى من غير المقيمين	١٠٦٢,٩	١١٥٩,١
مطلوبات أجنبية أخرى	١٧٢,٧	٣٥١,٠
مطلوبات أخرى	٣٧٥٦,٥	٤٠٦٢,٨
حسابات نظامية	١١١٤١,٨	١٢٠١٨,٥
كفالات	٩٧٧٦,٦	١٠٦٣٢,٥
اعتمادات مستندية	١٠٢٢,٥	١٠١٧,٩
قبولات مصرفية	٣٤٢,٧	٣٦٨,١

المصدر : بنك الكويت المركزي

- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٣٨٠,٥ مليون دينار وبنسبة ٥,٣%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٧٦٢٠,٧ مليون دينار، مقابل نحو ٧٢٤٠,٢ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٣,٤ ملايين دينار وبنسبة ٠,١%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٥٢١٢,٢ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٥٢٠٨,٨ ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

ومن جانب آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ١٢٠١٨,٥ مليون دينار، مقابل نحو ١١١٤١,٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، أي بارتفاع قيمته ٨٧٦,٧ مليونًا ونسبته ٧,٩%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ٢١,٢% في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقابل ٢٠,٦% في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

ب- الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية:

بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل الذي تزاوله هذه الشركات، إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من ٢٠١١/٩/١٣. وجدير بالذكر أنه قد تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ ٢٠١١/٩/١١، بشأن تحديد أُطر التنسيق بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالوحدات الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي، وقد تضمنت تلك المذكرة جوانب التنسيق بشأن الوضع الرقابي فيما يخص شركات الاستثمار القائمة والترخيص للشركات الجديدة، وكذلك جوانب تنسيق الأعمال والإجراءات الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، كما تم تشكيل فريق عمل مشترك دائم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال مكلف بالتنسيق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين.

هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ١٠٤٩٦,٦ مليون دينار (لعدد ٨٧ شركة) مقابل نحو ١٠٦٠٩ مليون دينار في

نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (لعدد ٩٢ شركة)، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ١١٢,٤ مليونًا ونسبته ١,١%. ويعكس هذا التراجع في إجمالي ميزانية هذه الشركات الانخفاض في عدد الشركات التي تم تجميع بياناتها من ٩٢ شركة إلى ٨٧ شركة. كذلك، جاء ذلك الانخفاض كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

على جانب الموجودات:

- انخفض رصيد إجمالي الاستثمارات المحلية بما قيمته ١٧٦,٩ مليون دينار ونسبته ٦,٧%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٢٤٥٦,٥ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٦٣٣,٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ١٢٠,٧ مليون دينار ونسبته ٢,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٤٩٢٦,٤ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٠٤٧,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

- ارتفعت أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك المحلية بما قيمته ١١,٦ مليون دينار ونسبته ٢,٣% لتصل إلى نحو ٥٠٦,١ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، وذلك مقابل نحو ٤٩٤,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

- ارتفعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ١١٠,٧ ملايين دينار ونسبته ١٣,٩% لتصل إلى نحو ٩٠٦,٣ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقابل نحو ٧٩٥,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

على جانب المطلوبات:

- ارتفع رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية بنحو ٦٢,٥ مليون دينار ونسبته ٣,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ١٩٠٦,٤ ملايين دينار، مقارنةً بنحو ١٨٤٣,٩ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

(مليون دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية	
	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤
الموجودات:		
نقد وأرصدة لدى البنوك المحلية	٤٩٤,٥	٥٠٦,١
تمويل العملاء	٧٩٥,٦	٩٠٦,٣
الاستثمارات المحلية	٢٦٣٣,٤	٢٤٥٦,٥
الاستثمارات المالية	٢١٧٢,٧	١٩٧٣,٦
الاستثمارات غير المالية	٤٦٠,٧	٤٨٢,٩
الموجودات الأجنبية	٥٠٤٧,١	٤٩٢٦,٤
الموجودات الأخرى	١٦٣٨,٣	١٧٠١,٢
الموجودات = المطلوبات	١٠٦٠٩,٠	١٠٤٩٦,٦
المطلوبات:		
حقوق المساهمين	٤٥٨٨,٥	٤٥٥٨,٢
التمويل من المقيمين	٢٣٧٣,٤	٢٢٠٣,٥
السندات وصكوك التمويل	٨٥,٢	٤٩,٩
المطلوبات الأجنبية	١٨٤٣,٩	١٩٠٦,٤
المطلوبات الأخرى	١٧١٨,٠	١٧٧٨,٥
عدد الشركات	٩٢	٨٧

المصدر: بنك الكويت المركزي

- تراجع رصيد إجمالي حقوق المساهمين بما قيمته ٣٠,٣ مليون دينار ونسبته ٠,٧%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٤٥٥٨,٢ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٤٥٨٨,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

- انخفضت أرصدة التمويل المقدَّم من المقيمين بما قيمته ١٦٩,٩ مليون دينار ونسبته ٧,٢% ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٢٢٠٣,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٣٧٣,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

هذا، وتُشير أرصدة الحسابات النظامية (خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على

حدٍّ سواء، وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى تلك الشركات في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ١٩٦٤١,٦ مليون دينار (لعدد ٨٧ شركة) مقابل نحو ٢٠١٢١,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣ (لعدد ٩٣ شركة)، أي بانخفاض قيمته ٤٧٩,٩ مليونًا ونسبته ٢,٤%.

ثانيًا – الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي:

استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الدولة. وجاءت تلك الجهود في إطار مشروعات بنك الكويت المركزي في هذا المجال ضمن خطة التنمية، والتي تتمثل في المشاريع الآتية :

- **تكثيف جهود الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.**
- **التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي بتنفيذ التعليمات الرقابية وتطبيقها للممارسات المصرفية والمالية السليمة.**
- **مواصلة جهود تطوير النظم والتعليمات الرقابية والإشرافية على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يعزز متانة أوضاعها المالية ويكرّس دورها في الاقتصاد الوطني.**
- **مواصلة العمل لترسيخ الكفاءة التنافسية في وحدات الجهاز المصرفي والمالي.**
- **تبنّي وتطبيق معايير الحوكمة السليمة من قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في ترسيخ المقومات الأساسية لمتانة المراكز المالية لهذه الوحدات وتحسين كفاءة أدائها وتحقيق الاستقرار المالي.**

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الأعمال الإعتيادية التي يقوم بها قطاع الرقابة – مكتبياً وميدانياً– والتي تندرج تحت المشروعات سالفة الذكر وتتخذ شكل المشروعات المستمرة منها التفتيش على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ودراسة واعتماد البيانات الفصلية والسنوية لتلك الوحدات وغيرها من المهام ذات العلاقة بالأنشطة الرقابية.

ونعرض فيما يلي لأهم الإنجازات التي قام بها قطاع الرقابة في إطار المشروعات المذكورة أعلاه خلافاً لما يتسم بالأعمال الاعتيادية للقطاع، مع بيان أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة خلال السنة المالية المذكورة للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته مع إيضاح موجز لأهدافها:

- في إطار تطبيق الأساليب الرقابية المتطورة وبما يواكب المعايير الرقابية الدولية، واصلت البنوك تنفيذ اختبارات الضغط المالي وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بصفة نصف سنوية. وفي ضوء التراجع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية اعتبارًا من شهر يونيو ٢٠١٤، قام بنك الكويت المركزي بإجراء تعديلات في فرضيات سيناريوهات اختبارات الضغط المالي بما يعكس تلك التطورات، بحيث يتم تطبيقها من قِبَل البنوك اعتبارًا من ٢٠١٤/١٢/٣١. هذا، ويقوم بنك الكويت المركزي بتطبيق ثلاثة أنواع من اختبارات الضغط، **يتمثل الأول منها** في اختبارات يجريها بنك الكويت المركزي بناءً على سيناريوهات تستند إلى تعريض البنوك لصدمات افتراضية سلبية في أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي، **ويتمثل الثاني منها** في نموذج مصمَّم من البنك المركزي لإجراء هذه الاختبارات من قِبَل البنوك بصورة نصف سنوية ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في إطار تطبيق الركن الثاني من معيار كفاية رأس المال، **ويتمثل النوع الثالث** من هذه الاختبارات فيما تجريه البنوك من اختبارات وفقًا للرؤية الخاصة بكلٍّ بنك وذلك في إطار توجّه من البنك المركزي لإتاحة المجال أمام البنوك لإجراء هذه الاختبارات وفقًا لما تراه من سيناريوهات وفرضيات أخذً في الاعتبار ما قد يكون هناك من تفاوت في هياكلها المالية وطبيعة أنشطتها وحدود نزعة المخاطر لديها. هذا، وقد أظهرت نتائج تلك الاختبارات بأنواعها الثلاث، ولمنظور أمامي لمدة سنة، قدرة ومرونة كبيرة لهذه البنوك في مواجهة مختلف الصدمات، والاستمرار في مواصلة نشاطها في ظل الأوضاع الصعبة، يدعمها بذلك ما توفره قواعدها الرأسمالية وأوضاع السيولة لديها من مصدات كافية لامتصاص تلك الصدمات.

- وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق المعايير الرقابية الدولية ، وتحصين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، فلقد قام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) وذلك على النحو التالي:

أ- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤ تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٣) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشكلها النهائي، حيث يبلغ الحد الأدنى لمعدل

كفاية رأس المال بازل (٣) ١٣%، وقد سمحت تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بالتدرج في تكوين الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال على مدى ٣ سنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٦)، وفقاً للفترة الانتقالية الموضحة في التعليمات المصدرة. ويهدف هذا المعيار إلى تحسين جودة رأس المال، وزيادة نسبة رأس المال الرقابي، وتحسين إدارة المخاطر، بما يساعد البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدراتها على مواجهة الصدمات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية.

ب- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ معيار الرفع المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وفقاً لمتطلبات بازل (٣)، وبحيث يكون الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي ٣%. ويهدف هذا المعيار إلى الحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي مما يؤدي إلى الضغوط على النظام وعلى الاقتصاد بوجه عام، أخذاً بالاعتبار أن احتساب نسبة الرفع المالي لا يستند إلى حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق ما تقضي به تعليمات كفاية معيار رأس المال بازل (٣)، وإنما إلى إجمالي أصول البنك داخل وخارج الميزانية.

ج- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ معيار تغطية السيولة (LCR) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وفقاً لمتطلبات بازل (٣)، وصدرت التعليمات اللازمة في ذات التاريخ. ويهدف هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط لمدة ٣٠ يومًا.

وجاري حاليًا إعداد المعيار الثاني للسيولة وهو معيار صافي التمويل المستقر. ويهدف هذا المعيار إلى تحسين المواءمة فيما بين الموارد المالية للبنوك واستخداماتها لهذه الموارد من خلال تعزيز استقرار مواردها المالية، ومن المخطط الانتهاء من هذا المعيار قبل نهاية يونيو من عام ٢٠١٥.

- في إطار تطبيق منهجية التفتيش بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر، استمر بنك الكويت المركزي في تنفيذ مهام التفتيش على البنوك باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي والنوعي لعناصر نشاط البنوك وفق آلية (CAMEL BCOM). كما تم كذلك تطبيق ذات المنهجية سالفة الذكر في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

- في إطار مواكبة التطورات الرقابية العالمية، وفي ضوء الأهمية التي يوليها بنك الكويت المركزي بشأن الانكشافات الكبيرة ومخاطر التركزات لدى عملاء الائتمان بالبنوك الكويتية والآلية التي تتبعها البنوك بشأن متابعة وإدارة المخاطر في هذا الخصوص، فقد تم إرسال تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ لتقديم تقرير مختصر حول استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة لديهم وبالتحديد فيما يتعلق بالانكشافات الكبيرة والتركزات لدى عملاء الائتمان، والمنهجية المتبعة لدى البنك في شأن تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والأسس والقواعد المعمول بها لدى البنك في شأن تقييم أوضاع الضمانات المختلفة وجودتها، كما تمت مطالبة البنوك بإرسال بيان سنوي لمديونية أكبر ٢٥ عميل والأطراف ذات العلاقة بهم مرفقاً به تقييم ورؤية البنك المستقبلية لمستوى المخاطر التي يتعرض لها كل من هؤلاء العملاء على حدة.

- في إطار متابعة البنك المركزي للتطورات في المحفظة الائتمانية والتمويلية للبنوك الكويتية للتحقق من جودة هذه المحافظة، ومن خلال التعاون مع البنوك على تطبيق أفضل الممارسات، فقد تراجعت نسبة الديون النقدية غير المنتظمة للبنوك الكويتية على مستوى النشاط المحلي إلى إجمالي محفظة التسهيلات النقدية إلى نحو ٢,٢% كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ مقابل نحو ٣,٢% كما في ٢٠١٣/١٢/٣١.

- في ضوء المتابعة المستمرة التي يجريها بنك الكويت المركزي لموضوع المناصب القيادية في البنوك، والأهمية التي يوليها لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وإعطائها الأولوية عند شغل هذه المناصب، وإلحاقاً للتعميم الموجه للبنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ بشأن خطط وسياسات البنوك في مجال التطوير الوظيفي، والمتضمن التأكيد على البنوك لإعطاء الأولوية في تسكين الوظائف القيادية للموظفين الكويتيين، مع وضع برامج تدريب متقدمة لتحسين قدرات ومهارات هؤلاء الموظفين بما يساهم في بناء قيادات وطنية جاهزة في الوقت المناسب على تولي مهامها في مختلف المجالات، كما أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ تعميمًا للتأكيد على ذلك، وعلى أن يتم تكليف شاغلي هذه الوظائف من غير الكويتيين بتدريب كوادر وطنية وتأهيلها خلال فترة محددة مناسبة، لتكون قادرة على شغل هذه الوظائف في إطار خطط التطوير الوظيفي والإحلال التي تضعها البنوك في هذا الشأن. هذا، واستمرارًا من بنك الكويت المركزي في حرصه على مسئوليته تجاه المجتمع لبناء كوادر وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، فقد طرح بالتعاون مع بعض البنوك المحلية مبادرة برنامج بعثات دراسية للخريجين الكويتيين لإيفادهم للحصول على درجة الماجستير من

أفضل الجامعات في العالم، ولهؤلاء المبتعثين الحرية في العمل لدى أي مؤسسة في القطاع العام أو القطاع الخاص.

- في إطار سعي بنك الكويت المركزي إلى تعزيز أنشطة البنوك محلياً وتحسين أدائها وتحفيز المنافسة داخل القطاع المصرفي، وفي ضوء صدور التعديل التشريعي الذي يسمح للبنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت بفتح أكثر من فرع فضلاً عن السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح مكاتب تمثيل لها، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٥ تعميمًا إلى جميع البنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت متضمناً الضوابط والشروط والأسس التي يتعين الالتزام بها بشأن السماح للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع والتي أقرها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي . ولقد وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ على افتتاح فرع ثاني لبنك قطر الوطني، ليكون بذلك أول بنك أجنبي في مجال تطبيق هذا التعديل.

- في مجال التطوير في الأنظمة وتحسين جودة البيانات المقدمة إلى البنك المركزي، والانتقال من النظام اليدوي إلى النظام الالكتروني لزيادة سرعة وكفاءة عملية الاشراف والرقابة على الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، فقد تم خلال العام محل التقرير، إنجاز و/أو العمل على إنجاز مجموعة من المشروعات في هذا الاطار، كما تم تنفيذ برامج تطوير أنظمة المعلومات على أنظمة البنك المركزي الخاصة بوحدة حماية العملاء.

- مع تنامي أهمية الدور الذي تقوم به شركات الصرافة في مجال التحويلات المالية، وبصفتها مؤسسات متخصصة في هذا النشاط، وفي اطار الإجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي لتعزيز الضوابط الرقابية على أعمال شركات الصرافة، وذلك من خلال استيفاء هذه الشركات لمجموعة من المعايير والمتطلبات التي تتماشى مع التطورات الرقابية، وتعمل على تعزيز الممارسات السليمة لأعمال هذه الشركات وتحسين أداء هذا القطاع الذي يشكل أحد الأركان المهمة للنظام المالي في البلاد، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ مجموعة من الأسس والضوابط المتعلقة بتأسيس شركات الصرافة والرقابة على أنشطتها والتي تتمثل في تعيين الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال، ومتطلبات تأهيل الوظائف التنفيذية المهمة في هذه الشركات.

- في إطار تنفيذ قانون صندوق دعم الأسرة والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠ في هذا الشأن، قام البنك المركزي خلال العام بمتابعة تقارير مكاتب تدقيق الحسابات بشأن فحص القروض الاستهلاكية والمقسطة التي استفاد أصحابها من هذا القانون وذلك للتحقق من

التزام البنوك بتعليمات بنك الكويت المركزي في شأن هذه القروض. ويتابع بنك الكويت المركزي بشكل أسبوعي من خلال البيانات الاحصائية التي ترد من البنوك من خلال اتحاد مصارف الكويت تطورات تنفيذ هذا القانون وذلك في إطار الدور الرقابي والاشرافي لبنك الكويت المركزي على تلك البنوك.

ثالثًا – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بلغ نحو ١٤٥٨,٦ مليون دينار، مقابل ١٤٨٨,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ٣٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٢%، وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المتداول خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ٢٠٠٨,٣ ملايين دينار في نهاية شهر يوليو ٢٠١٤، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ١٤٢٣,٩ مليون دينار في نهاية شهر يناير ٢٠١٥.

هذا، وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول وإتلافها خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ٧٤٢,٥ مليون دينار.

ولقد قام بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٤ بطرح الإصدار السادس الجديد للأوراق النقدية الكويتية بجميع فئاته، وقد تمّت عملية طرح الإصدار بسهولة وسلاسة في ضوء الترتيبات التي كان قد اتخذها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك والجهات المعنية في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء الموقر كان قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١١ اعتماد التوصية الصادرة عن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بشأن الإصدار السادس الجديد لأوراق النقد الكويتي، بما في ذلك اعتماد فئات الإصدار وتصميمها وألوانها وسائر مواصفاتها الأمنية والفنية. هذا، وقد لاقى الإصدار الجديد قبولاً كبيرًا لدى الجمهور وانتشارًا سريعًا وسلسًا منذ تاريخ طرحه للتداول، حيث تعدت نسبة التداول لهذا الإصدار ٩٠% من إجمالي النقد المتداول كما في نهاية مارس ٢٠١٥. وعليه، فإن بنك الكويت المركزي بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب فئات الإصدار الخامس من أوراق النقد الكويتي من التداول وفقًا للأحكام القانونية التي تضمنها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ٢٧٨,١٤ بليون دينار مقابل نحو ٢١٧,٨٩ بليونًا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٦٠,٢٥ بليون دينار ونسبته ٢٧,٧%. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ليبلغ نحو ١٣,٥٣ بليون دينار لعدد ٢٤٤٥,٨ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٥٥٣٠,١ ديناراً للعملية، مقابل نحو ١٣,٤٨ بليونًا لعدد ٢٣٦٠ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٥٧١١,٧ ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بتنفيذ ١٠١١٢ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١٩٥٥,٥ مليون دينار، مقابل ١٠١٨٥ حوالة مصرفية قيمتها نحو ١٧٢٠,٤ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤، فقد تمثلت بالبيان التالي:

البيـــان	العدد	القيمة بالدينار الكويتي
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
١) الاعتمادات المفتوحة		
– اعتمادات محلية	٣	١٧,٣٠١,٩٢٧
– اعتمادات أجنبية	٢٥	٤٣,٨٧٤,٥٤٢
٢) الاعتمادات المدفوعة		
– اعتمادات محلية	٣	٢,٧٤٨,٣٨١
– اعتمادات أجنبية	١١٩	٦٧,٢٥٣,٥٢٠
٣) التعديـلات		
– اعتمادات محلية	–	–
– اعتمادات أجنبية	٢١	–
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل		
أ- الواردة	–	–
ب- المدفوعة	–	–
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:	٤٤	٤١,٢١٦

رابعًا – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي:

يحرص بنك الكويت المركزي على توفير الكوادر الوظيفية بأعداد تتناسب مع متطلبات العمل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤ (٩٥٤) موظفًا، منهم ٨٣٤ موظفًا كويتيًا (يشكلون ما نسبته ٨٧% من الإجمالي). وشهدت السنة المالية ٢٠١٥/١٤ تعيين ٣٣ موظفًا جديدًا منهم ٢٤ كويتي (بنسبة ٧٣% من إجمالي المعينين).

إلى جانب ذلك، واصل بنك الكويت المركزي المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمصرفي وتكنولوجيا المعلومات سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي، حيث تم إيفاد عدد (٦٤) موظفًا للمشاركة في حضور (١٢٧) مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي بمواصلة تنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك، وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة لتنظيم برامج مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، وإيفاد مجموعة من موظفي البنك لحضور برامج، ودورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي أو المالي أو الاقتصادي أو الإداري أو في مجال الحاسب الآلي وذلك وفقًا للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل وذلك على النحو التالي:

أ – داخل الكويت:

تم في السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إيفاد عدد (٥٦٧) موظفًا لحضور (١٥٩) دورة، وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية مثل (معهد الدراسات المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وبعض البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وجهات التدريب المحلية الأهلية المتخصصة، ومكاتب تدقيق الحسابات، وديوان الخدمة المدنية).

ب – خارج الكويت:

تم في السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إيفاد (١٥٩) موظفًا لحضور (١٠٧) برامج تدريبية، بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواء على الصعيد

الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، والبنوك المركزية العربية والأجنبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك إنجلترا، والبنك الفيدرالي الأمريكي ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

كما قام بنك الكويت المركزي بتعيين مجموعة من حديثي التخرج من الكويتيين حملة الشهادة الجامعية أو شهادة الدبلوم، حيث يتم تدريبهم وتأهيلهم لوظائف مختلفة في البنك كل حسب تخصصه عن طريق إلحاقهم في برامج تدريبية تشمل برنامج تعريفي عام، وبرنامج تخصصي، وبرنامج في اللغة الإنجليزية يتم تنظيمه بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية. ولذلك الغرض يقوم البنك منذ يوليو ٢٠٠٨ بإعداد اختبارات تشمل أسئلة فنية متخصصة وأسئلة سلوكية وذكاء وجداني ومعلومات عامة للمتقدمين للعمل لدى البنك. وقد تم خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ قبول ٤٣ متدرب / متدربة حديثي التخرّج من حملة الشهادة الجامعية وعدد ٤ متدربين / متدربات من حملة شهادة الدبلوم. كما تم خلال السنة المالية المذكورة تثبيت ٧ متدرب / متدربة من الجامعيين وخريجي المعاهد التطبيقية ممن أنهوا برامجهم التدريبية.

كما واصل بنك الكويت المركزي تنظيم عملية ابتعاث موظفي البنك المركزي للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة) في الجامعات المحلية والعالمية المرموقة، حيث تمت الموافقة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ على إيفاد عدد (٦) من الموظفين الذين تنطبق عليهم الشروط لبعثة دراسية لاستكمال دراساتهم العليا.

وفي ذات السياق، قام بنك الكويت المركزي بعمل الإجراءات اللازمة وتنظيم عملية استكمال الدراسة بعد الدوام الرسمي، حيث تمت الموافقة في السنة المالية ٢٠١٥/١٤ على استكمال الدراسة لعدد (١٠) موظف / موظفة، وذلك وفقًا للشروط والضوابط المعمول بها في البنك.

إلى جانب ذلك، يشارك بنك الكويت المركزي وللعام الرابع على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية في برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج للعمل في القطاع المصرفي والذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي، ومدته سنة ميلادية من التدريب النظري والعملي داخل وخارج دولة الكويت. ولقد تم خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ تدريب ٤ من الخريجين الجامعيين لبنك الكويت المركزي وعدد ٣ خريجين لكلٍّ من البنوك المحلية المساهمة في البرنامج وذلك ضمن الدفعة الرابعة من هذا البرنامج.

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ في تدريب طلبة الجامعات والمعاهد بشكل مؤقت في عدد من إداراته ومكاتبه، حيث تم تدريب عدد (٥) طالب / طالبة من طلاب كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت، وتدريب عدد (٨) طالب / طالبة من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – كلية الدراسات التجارية، وتدريب عدد (٣) طالب / طالبة من طلاب الجامعة الأمريكية بالكويت.

وضمن مساعي بنك الكويت المركزي الرامية لرفع مستوى الأداء الوظيفي، وتعزيز الانتماء، وانطلاقًا من تحفيز العاملين لمزيد من العطاء وصولاً للكفاءة العالية والأداء المتميز، فقد أعلن البنك المركزي عن تنظيم مسابقة الموظف المتميز لعام ٢٠١٤، حيث أعتُمِد لهذه المسابقة مجموعة من معايير الأداء والتقييم تم على أساسها اختيار الموظف المتميز في كل قطاع من قطاعات البنك، ومن ثم اختيار الموظف المتميز على مستوى البنك، وتم إعلان نتيجة هذه المسابقة والاحتفاء بالفائزين في حفل أقيم لهذه المناسبة في ٢١ إبريل ٢٠١٥، حيث تم توزيع الجوائز المقررة لذلك.

خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى:

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. ومن أبرز تلك الجهود، البدء بتنفيذ برنامج تطوير أنظمة العمليات البنكية الأساسية لبنك الكويت المركزي (Core Banking). وفيما يتعلق بمشروع المقاصة الإلكترونية للشيكات (Automated Cheque Clearing System) الذي يهدف إلى تنفيذ مقاصة الشيكات بين البنوك العاملة بدولة الكويت إلكترونيًا، فقد تم الانتهاء من تنفيذ واختبار النظام وسيتم البدء في تطبيقه خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

ومن جهة أخرى، تم خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ الانتهاء من التدقيق على نظام إدارة الجودة (ISO 9001: 2008) الذي يهدف إلى قياس وتحليل وتحسين العمليات والإجراءات المتَّبَعة في قطاع تقنية المعلومات وتصميم وتطوير ومراجعة ورقابة المنتج أو الخدمة. وكذلك تم الانتهاء من جميع أعمال ونقل نظام احتساب سعر الفائدة بين البنوك الكويتية "الكايبور" (Kuwait Interbank Offered Rate - KIBOR) إلى بيئة الإنتاج، ويهدف هذا النظام إلى حساب متوسط أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية واستخراج أسعار "الكايبور" إلكترونيًا، وتم الانتهاء من تطوير نظام السيولة المحلية (Liquidity System - LIQ) لاستقبال بيانات السيولة إلكترونيًا من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وإدراجها ضمن نظام البنوك التقليدية (Traditional Banking System - TBS).

وقام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بعدة أنشطة في إطار حرصه على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي منها، الإشراف والتحضير لمؤتمر صحفي بعنوان "ضمان الاستقرار النقدي والسلامة المالية في دولة الكويت" في ٢٠ إبريل ٢٠١٤، وتنظيم الحملة الإعلامية للإصدار السادس للعملة الكويتية في المجمعات التجارية، بالإضافة إلى الإشراف والتحضير للاجتماع الستين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاجتماع الثلاثون لمجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤. كما قام بنك الكويت المركزي في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤ بالإشراف على الاجتماع المشترك بين لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس والمدير العام لصندوق النقد الدولي. وفي ١٦ نوفمبر ٢٠١٤ تم الإشراف والتحضير لمنتدى أمن المعلومات تحت عنوان "أمن المدفوعات في العالم السيبراني" بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية. كما نظّم بنك الكويت المركزي وقام بالإشراف على زيارة روضة النعيم لمبنى البنك في ١١ مارس ٢٠١٥.

وواصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته الإحصائية والتحليلية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وتوزيعها محليًا وخارجيًا على المهتمين بالشئون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. وفي مجال جهود بنك الكويت المركزي ومساعيه لتعزيز الإفصاح والشفافية من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها، وزيادة سهولة الوصول إليها من قبل المهتمين، فقد أطلق البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ الموقع الإلكتروني الجديد للبنك باللغتين العربية والإنجليزية، والذي تم تصميمه على أساس متصفح متقدم غني بالمعلومات التي تخدم الباحثين والمهتمين، ويمثل قناة اتصال مع العملاء وزائري الموقع.

- **المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي**

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ جهوده لاستكمال المشروع الإنشائي وهو المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي. وفي هذا الخصوص، بلغت قيمة المصروفات الفعلية لهذا المشروع للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ نحو ١٧,٢ مليون دينار من الميزانية المعتمدة للمشروع البالغة نحو ٢٦,٩ مليون دينار.

سادساً – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠١٥

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٥ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم ١٣٨ فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في ٣٠ إبريل ٢٠١٥

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٥
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
الذهب	٢	٣١,٧٣٦,٣٦١	٣١,٧٣٦,٣٦١
النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		٦٩٥,١٠١,٧٧٠	١٩٩,٢٨٧,٣٤٨
الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية	٣	٧,٧٨٩,٣٥٠,٤٣٠	٨,٩٥٧,٨٩٦,٠٥٠
الموجودات الأخرى	٤	٢٧,١٨١,٤٤٥	٢٤,٧٨٨,٧٨٠
		٨,٥٤٣,٣٧٠,٠٠٦	٩,٢١٣,٧٠٨,٥٣٩
حسابات يديرها البنك المركزي نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١٠	٢,٥٠١,١١٢,٠٠٠	٢,٥٧٩,٥٨١,٧٦٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٥
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
رأس المال – المدفوع بالكامل		٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
صندوق الاحتياطي العام	٥	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠
الحساب الخاص	٦	٥٤,٠٨٣,٩٠٢	١٠٠,٠٩١,٦٤٦
ربح السنة		٣٠,٠٤٦,٢٦٢	١٩,٣٩٩,٩٤٤
النقد المتداول	٧	١,٤٥٨,٥٧٦,٥٤٢	١,٤٨٨,٩٣٢,٠٦٣
سندات البنك المركزي المصدرة	٨	١,٩٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠
حسابات الحكومة		٦٧٢,٣٧٢,٤٤٨	٧٠٣,٨٣٣,٠٨٦
حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي		–	–
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	٩	٣,٧٩٧,٧٤٤,٤٤١	٤,٢٦٦,٩٥٣,٩٠٨
المؤسسات الدولية		٣٤,٩٧٩,٣٣٦	٤,٩٦٠,٣٦٤
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	١٠	٧٩,٦٠٠,٦٧٩	٩١,٤٣١,١٥٢
مطلوبات أخرى	١١	١٩٠,٩٦٦,٣٩٦	٢٨٨,١٠٦,٣٧٦
		٨,٥٤٣,٣٧٠,٠٠٦	٩,٢١٣,٧٠٨,٥٣٩
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١٠	٢,٥٠١,١١٢,٠٠٠	٢,٥٧٩,٥٨١,٧٦٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥
(بالدينار الكويتي)

	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		٨٨,٥٥٥,٣٤٨	٨١,٣٢٠,٦٢٣
مصاريف الفوائد والعمولات		(٤٨,٢٧٦)	(١٠١,٢٩٣)
		٨٨,٥٠٧,٠٧٢	٨١,٢١٩,٣٣٠
الإيرادات الأخرى		٨١٨,٤٤٢	٣٦٦,٠٩٤
إيرادات التشغيل		٨٩,٣٢٥,٥١٤	٨١,٥٨٥,٤٢٤
مصاريف التشغيل	١٢	(٥٩,٢٧٩,٢٥٢)	(٦٢,١٨٥,٤٨٠)
صافي ربح السنة		٣٠,٠٤٦,٢٦٢	١٩,٣٩٩,٩٤٤
يخصص وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب حكومة الكويت		–	١٩,٣٩٩,٩٤٤
لحساب صندوق الاحتياطي العام	٥	٣٠,٠٤٦,٢٦٢	–

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١٥)

١- أنشطـة البنـك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة من قِبَل البنك المركزي هي كما يلي:

أ- الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج-تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح ١١).

د- احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

هـ- المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

و- العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح ٦).

٣- الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	٧,٧٨٤,٨٤٧,٤٣٠	٨,٩٥٣,٦٧٢,٠٥٠
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	٤,٥٠٣,٠٠٠	٤,٢٢٤,٠٠٠
	٧,٧٨٩,٣٥٠,٤٣٠	٨,٩٥٧,٨٩٦,٠٥٠

٤- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	١٢,٨٦٥,٨٣٦	٩,٩٩٠,٩٩٦
استثمارات بالدينار الكويتي	٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٣٨١,٤٠٣	٢,٦٨٦,٢٤٥
دفعات مقدمة	٤٢٢,٥٥١	٢,٦٥٢,٨٤٦
أرصدة مدينة أخرى	١٠,٧٢٠,٤٤٥	٦,٦٦٧,٤٨٣
	٢٧,١٨١,٤٤٥	٢٤,٧٨٨,٧٨٠

٥- صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤ تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ٧٠٥ مليون دينار كويتي حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى مليار دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

٦- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
الرصيد في بداية السنة	١٠٠,٠٩١,٦٤٦	٤٠١,٦٢٩,١٣٦
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	(٤٦,٠٠٧,٧٤٤)	(٣٠١,٥٣٧,٤٩٠)
الرصيد في نهاية السنة	٥٤,٠٨٣,٩٠٢	١٠٠,٠٩١,٦٤٦

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- النقد المتداول (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
صافي النقد المُنتَج	٣,٠٣٧,٠٨٩,٢٦٠	٢,١٢٨,٣٧٣,٣٦٠
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(١,٥٧٨,٥١٢,٧١٨)	(٦٣٩,٤٤١,٢٩٧)
	١,٤٥٨,٥٧٦,٥٤٢	١,٤٨٨,٩٣٢,٠٦٣

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلَف.

إن النقد في خزائن البنك يشمل النقد المعد لغرض التداول اليومي (سحب وإيداع)، النقد غير الصالح المعد للإتلاف، والمخزون الاستراتيجي من النقد.

في ١٩ إبريل ٢٠١٥، صدر قرار رقم (٢٠١٥/٤٠٥/٣٧) بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار القديم مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعدٍ أقصاه ١ أكتوبر ٢٠١٥.

٨- سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
حسابات جارية	٨٠٦,٢٩٥,٣٩٩	٩٤٤,١٩٢,٠١٤
ودائع	٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠
عمليات تورق (سحب)	٢,٥٧١,٤٤٩,٠٤٢	٢,٧٨٢,٧٦١,٨٩٤
	٣,٧٩٧,٧٤٤,٤٤١	٤,٢٦٦,٩٥٣,٩٠٨

١٠- حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
أ - حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت	٢,٤١٩,٨٢٤,٦٧٤	٢,٤٨٣,١٠٩,٦١٣
ب- حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	٧٨,٣٦٤,٣٧٣	٩٣,٥١٣,٨٥٧
عملات تذكارية	٢,٩٢٢,٩٥٣	٢,٩٥٨,٢٩٥
	٨١,٢٨٧,٣٢٦	٩٦,٤٧٢,١٥٢
تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣	٢,٥٠١,١١٢,٠٠٠	٢,٥٧٩,٥٨١,٧٦٥

في ٣١ مارس ٢٠١٥، كانت هناك تأمينات بمبلغ ٧٩,٦٠٠,٦٧٩ دينار كويتي (٩١,٤٣١,١٥٢ دينار كويتي: ٢٠١٤) مُحتفظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١١- المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
مصاريف مستحقة	١٤,٧٣٤,٦٥٨	١٣,٠٦٥,٦٩٥
أرصدة دائنة أخرى	١٧٤,٩٠٠,١٥٨	٢٦٩,٨٩٧,٠٦٠
وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢)	١,٣٣١,٥٨٠	٥,١٤٣,٦٢١
	١٩٠,٩٦٦,٣٩٦	٢٨٨,١٠٦,٣٧٦

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١٢- مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
تكاليف الموظفين	٣٠,٢١٤,٩٥٤	٣٣,٢٠٣,١٧٠
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	٥,٨٥٦,٨٧٣	٥,٣٥٢,١٠٥
شراء أثاث ومعدات	٤٥٧,٥٤٩	٣٤,٩٨٦
إصدار وشحن العملة	٢,٥٥٩,٩٣٥	٥,٨٤٣,٩٥٣
مصاريف متنوعة	٢,٩٨٥,١٤٣	٢,٣١٤,٠٢١
تكاليف إنشائية	١٧,٢٠٤,٧٩٨	١٥,٤٣٧,٢٤٥
	٥٩,٢٧٩,٢٥٢	٦٢,١٨٥,٤٨٠

١٣- سندات إذنية محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠١٥ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٤٨,١٣٠,٩٧٩ دينار كويتي (٤٣٦,٧٢٢,٠٢٨ دينار كويتي: ٢٠١٤).

المحتويـــات	الصفحة

تقديـم ١١

مدخل ١٥

أولاً – تطورات السياسة النقدية والمؤشرات والإجماليات النقدية..... ١٦

ثانيًا – الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي..... ٢٩

ثالثًا – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي..... ٣٤

رابعًا – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي ٣٦

خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى..... ٣٨

سادسًا – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

– تقرير مراقبي الحسابات ٤٣

– الميزانية العمومية..... ٤٤

الموجودات..... ٤٤

حقوق الملكية والمطلوبات..... ٤٥

– بيان الأرباح والخسائر..... ٤٦

– إيضاحات حول البيانات المالية..... ٤٧

تصميم واخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي
٢٠١٥